علل أبي جعفر النحاس وتأويلاته في شرحه لأبيات سيبويه

■ أ. هدى عبد الله أبو العروق *

المقدمـــة

هذا البحث يدرس مسلك أبي جعفر النحاس في تقعيده القواعد بالاعتماد على العلة النحوية في إثبات الدليل على الحجة، وإظهار دور المنهج العقلي في إدارة القياس بوصفه أهم السبل للاحتجاج، وقد سار النحاس على خطى أسلافه من النحاة الذين تمسكوا بتوظيف العقل في إصدار الأحكام على الظواهر اللغوية منذ عبد الله بن إسحاق الحضرمي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، والزجاج، وكذلك سيبويه، كل هذا النشاط العلمي أنتج مدرسة علمية مزدهرة، أسَّست نظاماً متكاملاً لقياس الظواهر اللغوية وتحليلها وفق ما تقتضيه متطلبات المعنى، خدمةً للسياق العربي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى سبر منهج النحاس في تأليف كتابه (شرح أبيات سيبويه) المنشور بتحقيق د. زهير غازي زاهد، ومدى التزامه بالعلة النحوية، والتأويل، عند شرح القواعد، والحكم على اختيارات سيبويه لشواهده من الشعر العربي، وتكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة مرحلة من مراحل التأليف عند العرب في القرن الرابع الهجري، والوقوف على مناهجهم المعتمدة في التأليف، وجاء اختيار الباحثة لهذا الكتاب ليكون أساسا لهذه الدراسة؛ لأنه يمثل هذه المرحلة المهمة من مراحل النشاط اللغوي، وأن أبا جعفر النحاس يعد من مشاهير هذه المرحلة؛ لما له من حظوة علمية، ولما ألفه من كتب علمية لها دورها في التأسيس لمناهج الكتابة عند العلماء العرب سابقاً ولاحقاً، ومما يزيد من أهمية هذا الموضوع أنَّ أبا جعفر النحاس أقام هذا النشاط على دراسة لأهم كتاب في النحو، وهو كتاب سيبويه شواهد، وأدلة من الشعر العربي، وقد اخترت المنهج الوصفي سبيلاً لإنجاز هذه الدراسة.

والله أسأل التوفيق

*عضو هيئة التدريس بكلية التربية – جنزور - جامعة طرابلس

العلة لغةً: إذا نظرنا إلى معنى العلة في المعاجم وجدناها متعددة المعاني والمفاهيم عند مستعمليها من العرب « ... والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول... وقد اعتلَّ الرجل، وهذا علة لهذا، أي: سبباً له... » [1]، وقد وردت مادة (علل) عند العرب في ثلاثة أصول [2]وهي:

- (العلل) وهي الشربة الأولى.
- العائق يعوق صاحبه [3].
- العلة، وهي المرض وصاحبها معتل.

العلة اصطلاحاً:

للنحاة آراء مختلفة حول العلة، فقد ذهب ابن جني إلى « أنَّ العلة على نوعين، علة موجبة، وعلة مجوزة، فإذا كانت العلة موجبة؛ فهي بمعنى السبب، كرفع المبتدأ والخبر ورفع الفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك... » [4].

وقد نشأت العلة النحوية على مراحل متعددة، فكانت المرحلة الأولى ما تعرف بمرحلة النشأة التي كان مؤسسها عبد الله بن إسحاق الحضرمي [5]، أما المرحلة الثانية فتبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد وتنتهي بالزجاج، وتمتد هذه المرحلة إلى أوائل القرن الرابع الهجري [6]، وفي هذه المرحلة أصبح التعليل يتناول جميع جزئيات البحث النحوي، وتفسير الحركة الإعرابية تفسيراً صوتياً ودلالياً [7]، أما المرحلة الثالثة لنشأة العلة فتبدأ بأبي بكر السراج، وقد حدث في هذه المرحلة تغيير كبير في منهج التعليل، وعلاقته بالتقعيد النحوي حيث تأثر هذا العلم بالثقافات الأخرى غير العربية من خلال ترجمة علوم اليونان، الأمر الذي أتاح لعلماء العرب الوقوف على حصيلة الفكر الإنساني الذي أثرى الثقافة وأخذ ما يتلاءم والثقافة العربية الإسلامية [8].

حرص العلماء على التعليل لتطرد قواعد لغة فتأتي متماسكة متسقة، وفي كتاب سيبويه لا تخلو مسألة منه من تعليل وتوجيه، وهو يذكر مصطلح العلة صراحة في مواضع بلغت (28) موضعاً [9]، وجعله عنواناً لأحد الأبواب فقال: «هذا باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف » [10].

والعلة اللغوية هي: « الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة » [11].

الهدف من التعليل تثبيت قواعد اللغة وترسيخها في الأذهان وتسهيل فهمها وتداولها.

أول من فتح باب التعليل في النحو ابن أبي إسحاق الحضرمي [12]، واستنبط بعده الخليل من العلل ما لم يسبق إليه [13]، وكان في قوله: « فإن سنح لغيري علة ما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » [14]. ويشبِّه التعليل « بدار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام قد صحت حكمة بانيها » [15].

وكانت نشأة العلة في النحو العربي تفسّر الواقع اللغوي وتوضحه، وهي وسيلة للتوضيح والتفسير؛ نلحظها عند النحاة حيث أكثروا من العلل وتوسعوا فيها، منهم النحاس؛ نراه مثلاً في إعمال المصادر، حيث ينون المصدر وينصب ما بعده في نحو: لولا خوفٌ زيداً، بنصب زيد بالمصدر يعلل للنصب بقوله: « أنت تريد: لولا خوفُ زيدٍ، فلما أوقعت التنوين نصب »[16] ويقيس عمل المصدر المنون على اسم الفاعل المنون في قوله: « وهو مصدر كما ينون اسم الفاعل ونصب به.. »[17]، وعلل لعمل المصدر المعرف بأل أن الألف واللام قامتا مقام التنوين في منع الإضافة ونصب ما بعد المصدر » [18].

في هذا البحث سنقف عند تعليل النحاس في شرحه وهو يعلل الظواهر بكثرة الاستعمال وعلة الثقل، علة الخفة، علة الإعمال.

أولا: علة الإعمال:

أي التعليل لعمل القاعدة المستنبطة من استقراء كلام العرب، يتحدث النحاس في باب « الصفة على معنى الحذف وتعدي الفعل » فيذكر شواهد شعرية وآيات قرآنية يتضح من خلالها أن الاسم الواقع بعد حذف حرف الجر ينصب ويعرب مفعولاً به منصوبا، يقول: « إذا حَسُنَتْ الصفة في اسم ثم نزعتها منه فانصب الاسم الذي نزعت منه الصفة » [19]، ومن ذلك قول الشاعر:

آليتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ آكله والحبُّ يَأْكُلُهُ في القَرية السُّوسُ [20]

فالشاهد في البيت قوله: حب العراق، حيث حذف حرف الجر وعمل الفعل عمله وتعدى إلى مفعوله فنصبه، والتقدير: على حب العراق، يعلل النحاس للمسألة ويرجع النصب إلى استعمال العرب، فيقول: « وإنما ينصبون الحرف إذا أخرجوا منه الصفة؛ لأن الكلام رفع ونصب، فأما الجر فلا أصل له في الكلام العرب ويكون موضعه رفعاً ونصباً فافهم » [21].

ويسترسل في مسألة حذف حرف الجر وتعدي الفعل إلى مفعوله فيورد قوله تعالى:

﴿ **مَا هَذَا بَشَراً** ﴾ [22]على تقدير: ما هذا ببشر ويذكر أن هناك فرقاً بين هذه الآية وقوله تعالى: ﴿ **مَا هَذَا إلاَّ بَشَرٌ** ﴾ [23]ففي الآية الثانية كما قال: « لأن الباء لا تحسن فيه » [24].

ومن ذلك قول الشاعر:

أستغفرُ الله ذَنْبًا لست مُحصيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوَجهُ والعملُ [25]

أراد: أستغفرُ الله من ذنب.

وقول الآخر:

نبئت عبد الله بالجوِّ أصبحت كراماً مواليها لئامًا صميمها [26]

قال النحاس: « أراد: نبئت عن عبد الله، فلما حذف (عن) عمل الفعل » [27].

وعلة الإعمال جعلها النحاس في أكثر من باب يورد فيه شواهد ليست من شواهد سيبويه ليشرح فيها قواعد استعملتها العرب، منها رفع اسم (إن) وخبرها كما في قول الشاعر:

إنّ الغواني الفنجاتُ كلُّها سبى قلوبَ العالمين دلُّها [28]

يقول: « إن بعض العرب ينشدون هذا البيت... فيرفعون الاسم والخبر بأن إذا لم يعملوها... »[29].

ويذكر في الباب نفسه أن بعض العرب ينصب الاسم والخبر بأنه إذا شبهه بفعل واقع كما في قول الشاعر:

إن عليا وعميرا قرمين وليس هذان كمثل هذين [30]

وإعمال إن الرفع في الاسم والخبر، أو النصب في الاسم والخبر هي ظاهرة لغوية موجودة في كلام العرب، استعملتها بعض العرب، وهي دليل على اتساع الأساليب الموجودة في كلامهم.

وعلل النحاس نجدها في مواضع كثيرة من الكتاب مفسرة للظواهر اللغوية، فالعرب مثلاً يجرون "القول" مجرى ترى وتظن في نصب مفعولين فعلل النصب في قول الشاعر:

أجُهَّالاً تَقُول بَني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا [31]

بقوله: «هذا البيت صحة لمن جعل (أتقول) بمنزلة: أترى، و أتظن بني، فنصب بني لؤي بتقول: كأنه قال: أتظن بني لؤي جهالاً » [32].

وأكد ذلك في قوله: « هذا حجة بأن العرب تجري "تقول" مع حرف الاستفهام مجرى ترى وتظن » [33].

ويحذفون حرف النداء، كما في قول الشاعر:

جاري لا تستنكري عذيري [34].

يريد: «يا جارية» فرخم وحذف حرف النداء للضرورة الشعرية عند سيبويه، وهو اسم نكرة قبل النداء، وحذف حرف النداء مطرد في المعارف، وهذا الاسم صار معرفة بعد النداء لا كما توهم المبرد في رده استشهاد سيبويه بالبيت، وقال: « لقد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشاً... » [35]، أما النحاس فرجع إلى السماع عن العرب قال: « أراد: يا جارية، وحذف "يا" وهي نكرة أراد أن يخبر أن العرب تقول: زيد وهم يريدون: "يا زيد" فيحذفون من المعرفة (يا) فكذلك من النكرة يقولون: رجلاً، يريدون: يا رجلاً... » [36].

ويعلل لبناء (غير أن) بـ « جعل غير وأن اسماً واحداً وفتحه كما تفتح خمسة عشر » [37].

علة الخفة:

من العلل التي يعلل بها النحاس علة الخفة، وترجع هذه إلى قانون الاقتصاد اللغوي كما يسميه علماء اللغة المعاصرون، ويعني هذا القانون أن المتكلمين يحاولون أن يخففوا من الجهد العضلي في الكلام دون أن يُخِلّوا في مضمون الفكرة، جعل النحاس للخفة باباً عنوانه "باب ما يسكن استخفافاً"[38]، وشرح فيه أن العرب تسكن الحرف استخفافاً، وهو في الأصل متحرك في نحو: فَخَذ: فَخْذ، وفي كَبِد: كَبْد، وفي عَضُد: عَضْد. وأكثر ما يفعل في المضموم والمكسور، ويقل في المفتوح ومن ذلك قول أبي النجم:

لو عُصْرَ منهُ البَانُ والمِسكُ انْعَصَرْ [39]

المراد: عُصِر، ولكن الشاعر سكّن الحرف الثاني من الفعل طلباً للخفة، قال سيبويه « « وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم من المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في (عُصِرَ) الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع...[40]

وفي قول الشاعر:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ [41]

الأصل: لم يلدُهُ، بسكون الدال، عند التقاء الساكنين حركت الدال بحركة أقرب المتحركات إليها وهي الياء، وهي الفتحة للتخلص من الساكنين، علل النحاس للمسألة فقال: « فسكن اللام المكسورة أراد: يلده، فحرك الدال لاجتماع الساكنين بالفتح للخفة... » [42].

ويشرح في باب اسم الفاعل، أن الأصل فيه أن ينون إذا كان في الحال والاستقبال وأريد به أن يعمل عمله يعمل عمل فعله فيقال: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله: هذا يضربُ

زيداً غداً، ويدعم هذه الظاهرة اللغوية بشواهد يشرح فيها عمل اسم الفاعل إذا كان منوناً وإذا حذف التنوين منه يصبح اسم الفاعل ومعموله بمثابة المضاف والمضاف إليه وهو ما يعرف، بالإضافة اللفظية كما في قول الفرزدق:

أتأتي على القعساء عادل وطبه برجلٍ لئيمٍ واست عَبْدِ تعادله [43]

فالشاعر حذف التنوين من (عادل) وأضافه إلى ما بعده استخفافاً.

يقول النحاس: « ترك التنوين من (عادل) وهو يريد "يعدل" ولو جاء على الأصل لقال: عادلاً وطبه، ولكنه حذف التنوين استخفافاً وأضافه إلى ما بعده.. » [44]، ويؤكد هذه المسألة بعدة شواهد شعرية يشرح فيها أن الغرض من التنوين هو طلب التخفيف [45].

ويقول في إثبات الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: « هذا حجة لمن يقول: يا غلامي فيثبتُ الياء في النداء، وإنما كلام العرب: يا غلامِ؛ لأنه أخف على ألسنتهم »[46].

ويورد في باب « إسكان الياء في النصب » ثلاثة شواهد شعرية، فيها شعرية إسكان الياء وهي:

سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ تقليلُ ما قارعن من سمو الطرق [47]

بإسكان الياء في مساحيهن.

وقول الشاعر:

كأنّ أيديهن بالقاع القرق أيدي جوارٍ يتلقّطن الوَرَقْ [48]

بإسكان الياء في أيديهن.

وقول الشاعر:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثافِيهَا [49]

بإسكان الياء في أثافيها، يعلل النحاس لإسكان الياء: « وهذا كله مسكن الياء في موضع النصب استخفافاً في الشعر؛ لأن الياء والواو معتلان فيخففان بالسكون » [50].

نلحظ من النماذج السابقة تصريح النحاس بعلة التخفيف ويدخل في هذه العلة إبدال بعض الحروف طلباً للخفة، منها إبدال الجيم من الياء؛ لأن الياء خفية، وتزداد خفاء بالسكون للوقف، فأبدلت بعض العرب مكانها الجيم؛ لأنها من مخرجها وهي أبين منها، من ذلك ما جاء في قول الشاعر:

خالِي عُوَيْفٌ وأبوعَلِجٍّ المُطْعِمانِ الشَّحْمَ بالعَشِجِّ [51]

المراد: أبو علي، وبالعشي، يقول النحاس: « أبدل الياء جميعاً لما أراد تبين الياء، لأنها

خفيفة وهي قريبة المخرج منه في قولك على وعشي » [52].

علة الضرورة:

من العلل القياسية وهي استعمال على غير ما عهد في عموم استعمالات العرب وذلك بالحمل، إما عن طريقة محاكاة لفظ وحمل الكلام على موضع يستحقه، أو مخالفة الشاعر للمألوف الشائع من الأساليب والاستعمالات بسبب مراعاته أنظمة الشعر من الوزن والقافية، والنحاس يبدأ بهذه الضرورات في باب (ما حذف منه اضطراراً لتصحيح الوزن وإقامة القافية) ومن هذه الضرورات حذف ياء الاسم المنقوص كما في قول الشاعر:

كَنَواحِ رِيش حَمَامةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسحْتِ بالشفتين عَصْتَ الإثمدِ [53]

أراد الشاعر كنواحي. علل النحاس بـ « فحذف الياء لأنها تحذف مع التنوين إذا قلت كنواح »[54].

وقد يذكر علتين في شاهد واحد كما في قول الشاعر:

ورب هذا البلد المحرمِ قَوَطِناً مَكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي [55]

علل النحاس لحذف الحرف وتنوين الممنوع من الصرف فقال: « أراد من الحمام فحذف الميم والألف، ثم جعل ما بقي اسماً، وجرّه مضافا إليه، وألحق الياء بعد الميم الاطلاق الشعر، وفيه حجة أخرى صرف (قواطن) وهي لا تنصرف في الكلام... » [56].

ومن هذه الضرورات التي يلجأ إليها الشاعر عدم إشباع الحرف كما في قول الشاعر:

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ [57]

علل النحاس لعدم إشباع (كأنَّه) فقال: « كأنه بغير إشباع والوجه كأنهو مشبع، ولكن كثرت الحركات فحذف الضمة التي على الهاء من كأنه وأبقى الشمة؛ لأنه إذا وقف حذفها فأجرى الكلام في الوصل على حالة في الوقوف » [58].

ومن الضرورات قلب بعض الحروف كما في قول الشاعر:

ولا أُحَاشِي عن فُلٍ ولا فُلِ مِنْ كُلِ أَعْمَى قلبه مهما بلي [59]

قال النحاس: « حذف النون من فلان وقلب الألف ياء لاحتياجه إلى القافية [60].

ومن الضرورات حذف الحرف الأخير وتنوين ما بقي بعد الحذف كما في قول الشاعر:

مالي إذا دوأ رمى من وراء حجاً كما توفي من ذي العرّة الجربُ [61]

قال النحاس: « يريد من وراء حجاب، فحذف الباء وأوقع التنوين على الألف؛ لأن

التنوين عوض من المحذوف » [62].

ومن الضرورات مد بعض الحروف، قال النحاس: « وربما مدوا فقالوا: مساجيد ومنابير ومحاريب، يريدون: مساجد ومنابر ومحارب، ولكنهم يزيدون هذه الياء ليمدوا الاسم لإقامة البيت»[63].

ومن هذه الضرورات الترخيم في غير النداء في قول الشاعر:

وهَذَا رِدَائِي عنده يَستعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أمَالُ بنَ حَنْظَلِ [64]

حيث رخم "حنظلة" في غير النداء وأجرى الاسم بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم وجره بالإضافة، قال النحاس: « رخم حنظلة وهو غير منادى وإنما ترخم الاسم الذي تناديه ولكنه رخم حنظلة؛ لأنه اضطر ولا يجوز ذلك في الكلام »[65] وقال في هذا المعنى: « كله شاذ أعني ما رخم في غير النداء » [66].

ومن ضرورات الشعر حذف لام الأمر في قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ [67]

حيث أضمر الشاعر لام الأمر في (تفدِ) والأصل: لتفدِ نفسَك. قال سيبويه: « اعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة »[68] وعد غيره أن هذه من أقبح الضرورات؛ لأن الجازم أضعف من حرف جر، وحرف الجر لا يضمر، وقال النحاس: « أن العرب تحذف اللام في الشعر... » [69].

ومن الضرورات الشاذة عند النحاس الجزم بأداة الشرط غير الجازمة (إذا) قال: « إن العرب لا تجازي إلا أن تضطر...، فإذا وجدت ما قدم جزم بإذا فاعلم أنه شاذ مضطر... »[70].

ومن الضرورات حذف (أن) من خبر عسى في قول الشاعر:

عَسَى الله يُغْني عن بلادِ ابن قادر بمُنْهمرٍ جَوْنِ الرَّبَاب سكُوبِ [71]

حيث حذفت (أن) بعد عسى ضرورة ورفع الفعل (يغني)، وأجرى عسى مجرى كان، قال النحاس: « ... إنما كلام العرب عسى أنْ يذهبَ، وإنما حذف للضرورة » [72].

وأي ضرورة يلجأ إليها الشاعر له وجه في العربية، قال سيبويه « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره له ههنا » [73].

علة كثرة الاستعمال:

إن كثرة استعمال اللفظ أو التركيب يعرضه للتغيير طلباً للخفة، ولهذا هذه العلة ترتبط بعلة التخفيف، من ذلك ما علل به في ترخيم العلم حارث لكثرته في الكلام في بيت الشاعر:

يَا حَارِ لا تَجْهَل عَلَى أَشْيَاخِنَا إنَّا ذوو السَّوْراتِ والأحْلامِ [74]

يقول النحاس: « حجة أن العرب إنما أكثرت ترخيم الحارث؛ لكثرته في الكلام... » [75].

علة الحمل على المعنى:

اعتمد الشارح على المعنى في علله، من ذلك قول الشاعر:

أسَقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادي وجَوْفَهُ كُلُّ مُلِثٍّ غَادِي

كُلُّ أَجِشُّ حَالِكِ السَّوَادِ[76].

رواه النحاس بنصب "جوفه" و"كُلُّ أَجشّ» وجاء به سيبويه شاهداً على رواية الرفع، والتقدير: سقاها كل أجش. قال النحاس: لم يقل: وجَوْفُهُ كُلُّ مُلِتٍّ غَادٍ ولا كل أجش حَالِكُ السوادِ، ولكنه حمله على المعنى، ويجوز الرفع كأنه قال:

وسَقَاهُ كُلُّ مُلِتٍّ وكُلُّ أَجَشّ... » [77].

ومن ذلك قول الشاعر:

هل تَعْرِفُ الدَّارَ يُعَفّيهَا المُورْ والدَّجْنُ بواً والسحابُ المَهْمُورْ

لكُلِّ رِيْحٍ فيه ذَيْلٌ مَسْفُور [78]

بتذكر الضمير في قوله: (فيه)؛ لأن الدار مكان وهو مذكر قال النحاس: « مما حمل على المعنى، ولولا ذلك لقال: لكل ريح فيها ذيل؛ لأنه إنما وصف الدار، ألا ترى أنه قال: هل تعرف، ولكنه قال: فيه عن المكان؛ لأن الدار مكان.. » [79].

ومنه ما ورد في النصب على إضمار الفعل كما في قولهم: مرحباً وأهلاً، على تقدير: أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل، أما ما جاء في قول الشاعر:

إذا جئت بوابا له قال مرحبا ألا مرحب واديك غير مضيق [80]

برفع (مرحب) الثاني خبر مقدم، ووادِيك مبتدأ مؤخر، ويروى: إلا مرحباً بالنصب على إضمار فعل[81]، وجعل النحاس (مرحب) المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف في قوله: « هذا حجة في أنه رفع مرحبا الثاني وهو قوله: ألا مرحب، وكان وجهه النصب، ولكنه حمله على معنى: ألا هو مرحب[82].

علة المجاورة:

من العلل القياسية التي استخدمها سيبويه في قول بعض العرب: هذا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فالوجه الرفع؛ لأن الخرب نعت الحجر والحجر مرفوع ولكن بعض العرب يَجُرُّهُ وليس بنعت للضب؛ ولكنه جره تبعاً لـ "ضب" وهو نكرة [83]. قاس النحاس هذا الاستعمال على قول الشاعر:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ [84].

قال النحاس: « حجة في أنه أتبع الجر جرا، ولولا ذلك لنصب المرمل؛ لأنه من نعت النسج، ولكنه جره لجر العنكبوت، وهذا يسميه جر المجاورة » [85].

علة السماع:

أي ما استعملته العرب، ومن ذلك ما جرى من الأسماء مجرى المصادر وهي لا أفعال منها، في نحو: الترب والجندل، فهذه أجروها في الدعاء مجرى المصادر، وقدَّرُوا الفعل الناصب لها، ومنها قول العرب: فاها لفيك، يريدون: الداهية، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

فَقُلْتُ لهُ: فَاهَا لِفيك فإنَّهَا قَلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ ما أنتَ حَاذِرُه [86]

حيث نصب (فاها) بفعل مضمر تقديره: جعل الله فاها لفيك، ووضع موضع (دهاك الله) ونصب لأنه بدل من اللفظ بالفعل، قال النحاس: « هذا حجة بأن قول العرب: "فاها لفيك" يريدون: الداهية، يقول: « إنما نصبت فاها لفيك لأنها بمنزلة الداهية » [87].

وقال في موضع آخر في نفس الباب: هذا حجة بأن قول العرب: عَمرَكَ الله، إنما نصبوه على: عمرتك الله... » [88]. وعلل لعدم تنوين المصدر بـ "لأنه معرفة" [89].

ونجد تداخل العلل عند النحاس فقد يجمع علتين معا، منها في العلل القياسية علة السماع وعلة التوهم في قول الشاعر:

مَشَائِيمُ ليسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعباً إلا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [90]

جاء بالبيت في موضعين، الأول على إعمال اسم الفاعل حيث نصب عشيرة باسم الفاعل "مصلحين" لأن النون فيه بمثابة التنوين، وروى (ناعباً) بالنصب قال: نون مصلحين؛ لأنه أراد معنى يصلحون... » [91].

ورواه في الموضع الثاني: "ولا نَاعِبٍ" بإضمار حرف الجر قال: « وضع هذا البيت حجة في أن العرب توهمت كان فيما فسرنا كما توهمت الباء كأنه قال: ولا بناعبٍ » [92].

علة عدم القدرة:

من العلل التي استعملها النحاس علة عدم القدرة وهي واضحة في مسألة انفصال الضمير، إذا كان محصوراً فيتعين الانفصال إذا لم يمكن الإتيان بالمتصل كما في قوله تعالى: ﴿ **وقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إيَّاهُ** ﴾ [93]، وكقول الشاعر:

لَقدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وجَارتُهَا مَا قَطَّرَ الفارسَ إلاَّ أنَا [94]

قال النحاس: « تقول: ما جاء إلا أنا؛ لأنك لا تقدر على التاء في جئت » [95].

وقول الشاعر:

ولَكِنِّي خَشِيتُ على عَدِيٍّ سيُوف القومِ أو إيَّاكَ حَارِ [96]

فالشاهد: إيَّاكَ حَارِ، حيث لم يقدر على الضمير المتصل. قال النحاس: « لأنه لم يقدر على الكاف التي في خشيت » [97].

التأويـــل:

استخدم النحاس التأويل، ويرجع في أساسه إلى الرؤية اللغوية العامة عند العرب، وتبع الشارح في أسلوب التأويل النحاة المتقدمين وأكثر منه في شرح الأبيات، وهو يعتمد العرف اللغوي العام، وعادات العرب في الكلام، يؤيد ذلك ما جاء في باب تفريق المضاف والمضاف إليه، حيث يورد ستة شواهد شعرية يكثر فيها من التأويل، منها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في قول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يوماً يهُودِي يُقَارِبُ أو يُزِيلُ [98]

فقد فصل بالظرف "يوماً" بين المضاف "يكف" والمضاف إليه "يهودي" وهو معمول الفعل "خُطَّ" وأجنبي عن المضاف (كف)، يقول النحاس: « تأويله: كما خط الكتابُ بخطٍّ يَهودِي يوماً » [99].

ومن الفصل بالظرف للضرورة قول الشاعر:

لمَّا رأتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرتْ للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لا مَهَا [100]

حيث فصل بالظرف (يوماً) بين المضاف (دَرُّ) والمضاف إليه (مَنْ) للضرورة وهنا اسم الموصول في محل جر، ويمتنع أن يكون في محل نصب؛ لأن المضاف ليس من المشتقات العاملة ولا اسم فعل، يقول النحاس: « تأويله: للّه دَرُّ مَنْ لامَهَا »[101].

أما في قول الشاعر:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَي مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ [102]

فقد جاء به سيبويه شاهداً على إضافة "طباخ" إلى "ساعات" ونصب "الزاد" مفعولا به لطباخ، وعند النحاس شاهد على إضافة الاسم المشتق العامل (طباخ) إلى الزاد والفصل بالظرف، يقول: «تأويل طباخ زاد الكسل في ساعات الكرى، فهم يضيفون، وإن فرقوا بين المضاف والمضاف إليه» [103].

وفي باب "ما ينصب على نية التنوين" يورد قول الشاعر:

قعود لدى الأبواب طلابِ حاجةٍ عوانٍ من الحاجات أو حاجةً بكراً [104]

بالجر في قوله: طلاب حاجةٍ، ونصب: حاجةً بكراً، وكان ينبغي الجر بالعطف على ما قبله ولكن نوى التنوين في "طلاب" يقول: الوجه أن يقول: أو حاجة بكرٍ، ولكنه نوى التنوين كأنه أراد: أو طالبٌ حاجةً بكرا » ومما نطق به القرآن قوله جل ذكره:) **وجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً والشَّمْسَ والْقَمَرَ حُسْبَاناً**) [105] والوجه: والشمس والقمر؛ لأنه عطف على الليل سكناً، جاء التنوين ذهبت الإضافة » [106].

فاسم الفاعل إذا نون ينصب مفعوله، وإذا لم ينون يضاف إلى ما بعده، وقد يعمل على نية التنوين كما في قول الشاعر:

أصبحتُ ضَارِبَ عامرِ بن خويلدِ والخثعمي وذا الكلاع ومزيدا [107]

يقول النحاس: « فقال: ضاربَ عامرٍ بن خويلدٍ، ثم قال: والخثعمي وذا الكلام على تأويل: وضارباً الخثعميَّ وذا الكلاع ومزيداً » [108].

وبعد هذه الدراسة في تعليلات النحاس نجدها عللا قياسية تعليمية، ولا نجد أثراً للجدل الفلسفي الذي يعتمد على الافتراض، وهو يبين العلل بأسلوب المعلم وليس بأسلوب المجادل، ودون أن يشير إلى أنه يعلل، ولم يذكر اللفظة صراحة؛ لأن هدفه كان منصباً على توضيح الشواهد، وتثبيت قواعدها في الأذهان.

نتائج البحث

يعد دراسة العلة والتأويل عند أبي جعفر النحاس في شرحه لأبيات سيبويه، توصلت إلى النتائج الآتية:

- مثلت العلة النحوية عند أبي جعفر النحاس أهمية علمية بالغة، وهذا بسبب تأثره بالنشاط العلمي الذي يتسم به عصره، ومدى تطور الاهتمام بالتعليل في مرحلته الثالثة التي يعكسها القرن الرابع الهجري الذي يمثل أبي جعفر النحاس علما من أعلامه.
- اهتم أبو جعفر النحاس بالتعليل عند شرحه أبيات سيبويه لإثبات الدليل على

الحجة، ليدعم به ما توصل إليه من أحكام، إضافة إلى ما استخدمه من أصول أخرى.

- يمكن للباحث أن يجد دليلاً قاطعاً على صلاحية استعمال منهج التعليل لإثبات الدليل، وأن يطمئن إلى اختيار هذا المنهج، وله أن يرد على من خالف هذا الاتجاه وادعى عدم صلاحية التعليل للاستدلال، وعلى هذا فإن وجود هذا المنهج في كتب السلف يدعو إلى حقيقة صحة المسلك.
- أسهم التعليل والتأويل عند أبي جعفر النحاس في شرحه أبيات سيبويه في تيسير فهم أحكام سيبويه عند احتجاجه للقواعد بأبيات الشعر في كتابه، وهو مما يسَّر فهم أسلوب سيبويه في كتابه.
- أفاد أبو جعفر الدارسين عن طريق التعليل والتأويل في فهم آراء النحاة، وخاصة من المدرسة العصرية في مقابل ما يراه الكوفيون.

الهوامـــش

1 - لسان العرب (عَلَلَ).

2 - معجم مقاييس اللغة (علَّ).

3 - المصدر نفسه.

4 ()الخصائص 1: 164.

5 - ينظر: أصول التفكير النحوي لأبي المكارم: 165.

6 - نفسه: 169.

7 - ينظر السابق: 173.

8 - ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي.

9 - ينظر: الدراسة التي قام بها الدكتور شعبان عوض العبيدي في كتابه: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص48، منشورات قاريونس / بنغازي.

10 - الكتاب 307/4 تح: عبد السلام هارون، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

11 - العلة النحوية (نشأتها وتطورها) د/ مازن المبارك، ص90، دار الفكر، بيروت.

12 - ينظر نزهة الأنباء في طبقات الأدباء، ص18، وبغية الوعاة للسيوطي 42/2.

13 - ينظر نزهة الأنباء في طبقات الأدباء، ص45، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 64.

14 - الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص 66 وأصول التفكير النحوي، ص 162.

15 - الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص 66 والاقتراح، ص67.

16 - شرح النحاس، ص61.

17 - نفسه، الصفحة ذاتها.

18 - نفسه، ص67.

19 - نفسه، ص42.

20 - البيت للمتلمس في شرح الشواهد للشنتمري 17/1، والكتاب 38/1 وفيه الدهر أطعمه.

21 - شرح النحاس، ص42.

22 - يوسف / جزء من الآية 31.

23 - المؤمنون / جزء من الآية 33.

24 - شرح النحاس، ص43.

25 - مجهول القائل في الكتاب 17/1، والبيت للمتلمس، واسمه جرير بن عبد المسيح الضبعي.

26 - البيت لجرير في شرح الديوان، ص426، والكامل للمبرد، ص486.

27 - شرح النحاس، ص43.

28 - البيت غير منسوب في شرح النحاس، ص59.

29 - الموضع السابق.

30 - شرح النحاس، ص59 والبيت غير منسوب.

31 - البيت للكميت في ديوانه 727/3 والكتاب 63/1.

32 - شرح النحاس، ص76.

33 - المصدر السابق.

34 - للعجاج في ديوانه، ص226، والكتاب 231/2.

35 - المقتضب 260/4.

36 - شرح النحاس، ص 137.

37 - نفسه، ص147.

38 - نفسه، ص186.

39 - البيت لأبي النجم في الكتاب 114/4 وشرح النحاس، ص 186، وشرح الشواهد للشنتمري 258/2.

40 - الكتاب 114/4.

41 - منسوب في الكتاب 115/4 لرجل من أزد السراة، وفي 266/2: ألا رُبَّ مولودٍ

42 - شرح النحاس، ص 186.

43 - نسب الشاهد للفرزدق ولم أجده في ديوانه، ينظر الكتاب 167/1، وشرح الشواهد للشنتمري 84/1.

44 - شرح النحاس، ص 82.

45 - المصدر السابق.

46 - المصدر السابق، ص135.

47 - الرجز لرؤية في ديوانه، ص 106، وينظر الكتاب 306/3.

48 - الرجز لرؤية في ديوانه، ص179، وينظر: المحتسب 26/1.

49 - منسوب في الكتاب 306/3 لبعض السعديين.

50 - شرح النحاس، ص 180.

51 - الزجر غير منسوب في الكتاب 182/4 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 74/9.

52 - شرح النحاس، ص 188 وأحاط النحاس لإبدال الحروف بابا هو: « الوقف وإبدال الحروف لقرب المخرج » ص187.

53 - البيت لخفاف بن نُدبة السلمي والرواية في الكتاب 27/1: باللتيِّن.

54 - شرح النحاس، ص 29.

55 - البيت للعجاج في ديوانه 294، 295، والكتاب 26/1.

56 - شرح النحاس، ص29.

57 - البيت للشماخ في ديوانه، ص 155، والكتاب 30/1.

58 - شرح النحاس، ص31.

59 - البيت للعجاج في ديوانه، ص210.

60 - شرح النحاس، ص31.

61 - غير منسوب في شرح النحاس، ص31.

62 - الموضع السابق.

63 - شرح النحاس، ص32.

64 - البيت للأسود بن يعقر النهشلي في الكتاب 246/2، وفيه لحقي، مكان نفسي.

65 - شرح النحاس، ص139 وينظر باب « ما رخمت الشعراء في غير النداء » ص142.

66 - شرح النحاس، ص143.

67 - البيت مختلف في نسبته في الخزانة 629/3، والكتاب 8/3 وفيه: من شيء تبالا، والمفصل لابن يعيش 25/7-60.

68 - الكتاب 8/3.

69 - شرح النحاس، ص 157.

70 - نفسه، ص164.

71 - البيت غير من منسوب في الكتاب 159/3 وينظر ابن يعيش 117/7.

72 - شرح النحاس، ص174.

73 - الكتاب 32/1.

74 - البيت للمهلهل بن ربيعة في الكتاب 25/2 وفيه: إنا ذوو السورات.

75 - شرح النحاس، ص140.

76 - البيت غير منسوب في الكتاب 251/1 وفيه: أسقى الإله.

77 - شرح النحاس، ص94.

78 - نسب الرجز لبعض السعديين في الكتاب 180/2 وفيه: والعجاج المهمور.

79 - شرح النحاس، ص94.

80 - البيت لأبي الأسود في الكتاب 296/1.

81 - ينظر مسالك النحاة، ص170.

82 - شرح النحاس، ص96.

83 - ينظر الكتاب 436/1.

84 - البيت للعجاج في ديوانه، ص158 والكتاب 217/1.

85 - شرح النحاس، ص111.

86 - البيت لأبي سدرة العجمي في الكتاب 315/1.

87 - شرح النحاس، ص 100.

88 - المصدر السابق، ص101.

89 - الموضع السابق.

90 - البيت للأخوص الرياحي في الكتاب 165/1 وفيه: ولا نَاعِباً.

91 - شرح النحاس، ص81.

92 - شرح النحاس، ص99.

93 - الإسراء، جزء من الآية 23.

94 - البيت لعمرو بن معدي كرب في الكتاب 353/2.

95 - شرح النحاس، ص101.

96 - غير منسوب في الكتاب 357/2، ونسبه الجاحظ في الحيوان 219/6 إلى الأسدي بقوله للحارث الملك الغساني.

97 - شرح النحاس، ص 152.

98 - البيت لأبي حية النميري في الكتاب 178/1، وشرح ابن عقيل 83/2.

99 - شرح النحاس، ص50.

100 - البيت لعمرو بن قميئة في الكتاب 178/1، وشرح الشواهد للشنتمري 50/1.

101 - شرح النحاس، ص50.

102 - للشماخ في ديوانه، ص389. وفي الكتاب 177/1، وغير منسوب في شرح النحاس، ص 51.

103 - شرح النحاس، ص 51.

104 ().....

105 - سورة الأنعام الآية (96) قراءة الجمهور: وجاعل، وقراءة الكوفيين وعاصم وحمزة والكسائي: " وجعل الليل" ولا شاهد على هذه القراءة، ينظر البحر المحيط 186/4، والكتاب 89/1.

106 - شرح النحاس، ص60.

107 - البيت غير منسوب في شرح النحاس، ص 61، ولم أعثر على روايته في الظان.

108 - شرح النحاس، ص 61.